

Distr.: General
15 September 2009
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
مجلس الأمن



مجلس الأمن
السنة الرابعة والستون

الجمعية العامة
الدورة الرابعة والستون
البندان ١٥ و ١٦ من جدول الأعمال المؤقت*
الحالة في الشرق الأوسط
فضية فلسطين

تسوية قضية فلسطين بالوسائل السلمية

تقرير الأمين العام

موجز

يقدم هذا التقرير عملاً بقرار الجمعية العامة ٦٣/٢٩، وهو يتضمن ردود رئيس مجلس الأمن والأطراف المعنية على المذكرات الشفوية التي أرسلها الأمين العام بناء على الطلب الوارد في الفقرة ٢١ من القرار. كما يتضمن التقرير ملاحظات الأمين العام على الحالة الراهنة للتزاع الإسرائيلي - الفلسطيني وعلى الجهود الدولية التي تبذل لدفع عملية السلام قدماً، بغرض التوصل إلى تسوية سلمية. ويغطي التقرير الفترة من أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ إلى آب/أغسطس ٢٠٠٩.

* A/64/150 و Corr.1.



أولا - مقدمة

- ١ - يقدم هذا التقرير عملا بقرار الجمعية العامة ٢٩/٦٣.
- ٢ - وفي ١ تموز/يوليه ٢٠٠٩، وعملا بالطلب الوارد في الفقرة ٢١ من القرار المذكور أعلاه، وجهتُ إلى رئيس مجلس الأمن الرسالة التالية:
”يشرفني أن أشير إلى القرار ٢٩/٦٣، الذي اتخذته الجمعية العامة في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، في دورتها الثالثة والستين، في إطار البند المعنون ’قضية فلسطين‘ من جدول الأعمال.
”وبغية اضطلاعي بمسؤوليّي عن تقديم التقرير المطلوب مني بموجب هذا القرار، أكون ممتنا لو تفضلتم بموافاتي بآراء مجلس الأمن بحلول ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٩.“
- ٣ - وفي ٢٤ تموز/يوليه ٢٠٠٩، ورد من مجلس الأمن الرد التالي:
”لا يزال تحقيق هدف التوصل إلى تسوية قضية فلسطين بالوسائل السلمية يشكل واحدا من التحديات الرئيسية التي تواجه المجتمع الدولي، بما في ذلك مجلس الأمن.
”ويعكف مجلس الأمن على النظر في الحالة في فلسطين كل شهر في إطار بند من جدول الأعمال بشأن الحالة في الشرق الأوسط. بما في ذلك قضية فلسطين، مستمعا لدى قيامه بذلك إلى عروض عامة في شكل جلسات إحاطة يقدمها وكيل الأمين العام للشؤون السياسية أو منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، تعقبها جلسة مفتوحة للمجلس أو مشاورات بين أعضاء المجلس.
”وفي ٢٢ تموز/يوليه ٢٠٠٨، عقد المجلس مناقشة مفتوحة بشأن الحالة في الشرق الأوسط، تلقى أثناءها إحاطة من وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، ب. لين باسكو، الذي أشار إلى عدد من التطورات المشجعة في أنحاء المنطقة وشدد على أهمية إحراز مزيد من التقدم الملموس في المفاوضات السلمية وتعزيز وقف إطلاق النار وحل الأزمة الإنسانية في غزة، وتحسين سبل عيش الفلسطينيين في الأراضي المحتلة. ودعا معظم الممثلين الأطراف المعنية إلى نبذ العنف، وتنفيذ الاتفاقات، والتقيّد بالتزاماتها. بموجب القانون الدولي، ولا سيما قانون حقوق الإنسان والقانون الإنساني، واتخاذ المزيد من الإجراءات الملموسة للدفع بعملية

السلام نحو أهدافها المعلنة على أساس قرارات الأمم المتحدة، ومبدأ الأرض مقابل السلام، ومبادرة السلام العربية ومؤتمر أنابوليس.

”وفي ٢٠ آب/أغسطس ٢٠٠٨، استمع المجلس إلى إحاطة من وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين أعقبتها مشاورات للمجلس بكامل هيئته. وأبلغ وكيل الأمين العام المجلس بأن المفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية التي تُجرى في إطار عملية أنابوليس ما زالت مستمرة، وأن وقف إطلاق النار المش بين إسرائيل وحماس جرى الالتزام به إلى حد كبير، لكن الوضع على الأرض ما زال يبعث على القلق، لا سيما استمرار الأنشطة الاستيطانية في أنحاء الضفة الغربية والقدس الشرقية وتزايد العنف الداخلي الفلسطيني. وستيخ عقد اجتماع للجنة الرباعية في أيلول/سبتمبر، تليه مأدبة إفطار مع الشركاء العرب واجتماع للجنة الاتصال المخصصة، الفرصة لتقييم التقدم المحرز والمساعدة في تنفيذ تعهدات المانحين بمعالجة أزمة الميزانية الفلسطينية القائمة.

”واختتم وكيل الأمين العام كلمته بتأكيد مجدها التزام الأمين العام بإحلال سلام إقليمي شامل، وعادل ودائم في الشرق الأوسط استنادا إلى قرارات مجلس الأمن. وقد أعقبت الجلسة مشاورات أجراها المجلس بكامل هيئته.

”وبحث المجلس هذه المسألة مرتين خلال شهر أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨.

”وفي ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، أحاط المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، روبرت سري، المجلس، في مشاورات، بالمفاوضات الجارية بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية، وبخاصة المحادثات التي جرت في ٢٦ و ٣١ آب/أغسطس و ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨. كما ذكر أن العلاقات بين الجمهورية العربية السورية ولبنان في تحسن، في حين أن الحصار الذي تفرضه إسرائيل في قطاع غزة لا يزال مصدر قلق.

”وبناء على طلب من البعثة الدائمة للمملكة العربية السعودية لدى الأمم المتحدة، باسم جامعة الدول العربية، عقد مجلس الأمن مناقشة على المستوى الوزاري، في ٢٦ أيلول/سبتمبر. ورغم أن وفود عديدة ركزت في بياناتها على المستوطنات التي لا تزال مستمرة في الأراضي الفلسطينية، تحدث آخرون عن الحالة العامة في الشرق الأوسط.

”وفي ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، استمع المجلس إلى إحاطة بشأن الشرق الأوسط قدمها الوكيل العام للشؤون السياسية الذي أفاد ضمن ما أفاد به

المجلس بأنه على الرغم من الجهود التي تبذلها الأطراف المعنية، لم تتحسن الحالة على أرض الواقع "بالشكل اللازم" لكفالة التوصل إلى تسوية دائمة. وقال إنه بصرف النظر عن العملية الانتقالية الراهنة، فإنه لا يأمل فحسب أن تستمر المفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية بل ويتطلع أيضاً إلى تكثيف المفاوضات حتى نهاية العام الحالي داخل إطار أنابوليس. وخلال المشاورات التي أجراها المجلس بكامل هيئته أعاد العديد من أعضائه تأكيد تأييدهم لاستمرار المفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية وأعربوا عن رغبتهم في أن تؤدي الأمم المتحدة، حسب الاقتضاء، دوراً أكبر في دعم عملية السلام. وأكد أيضاً أعضاء المجلس ضرورة أن يضع المجتمع الدولي نصب عينيه الحالة الإنسانية على أرض الواقع.

"وفي ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، قدم ب. لين باسكو، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، إحاطة إلى المجلس عن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين. وأعرب عن الأسف لأنه من المرجح ألا تفي إسرائيل والفلسطينيون بالتزامهم المتعهد به في مؤتمر أنابوليس بالتوصل إلى اتفاق بحلول نهاية السنة. ورحب في الوقت نفسه بتأكيد الطرفين دخولهما في مفاوضات مباشرة ومتواصلة ومكثفة.

"وعلى إثر الإحاطة، عقد المجلس، نظراً لما تتسم به المسألة من حساسية، مشاورات بكامل هيئته تبادل خلالها أعضاء المجلس الآراء مع وكيل الأمين العام.

"وفي ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، أجرى مجلس الأمن مناقشة للحالة فيما يتعلق بالسفينة الليبية التي كانت متجهة إلى ميناء غزة وتحمل إمدادات إنسانية. وأدى أعضاء من المجلس بيانات. واستمع المجلس أيضاً إلى بيانين أدلى بهما المراقب الدائم لفلسطين والممثل الدائم لإسرائيل. ولم يتوصل المجلس إلى أي نتيجة محددة.

"وفي ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، تناول المجلس، في مشاورات أجراها بكامل هيئته، الأحداث التي دارت في الخليل. وعقب المشاورات، صرح رئيس المجلس للصحافة بصورة غير رسمية بأن أعضاء المجلس يرحبون بإجلاء إسرائيل للمستوطنين ويدينون عنف المستوطنين الناجم عن ذلك، ويحثون على احترام حكم القانون بدون تمييز أو استثناء ويشجعون إسرائيل والسلطة الفلسطينية على مواصلة تعاونهما الأممي في محافظة الخليل.

"وفي ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، اتخذ مجلس الأمن القرار ١٨٥٠ (٢٠٠٨) بأغلبية ١٤ صوتاً مؤيداً وامتناع عضو واحد عن التصويت. وسبق اتخاذ القرار مناقشة بالمجلس شارك فيها عدد من الأعضاء على المستوى الوزاري ترأسها

رئيس وزراء جمهورية كرواتيا، إيفو سانادر. وألقى الأمين العام أيضاً بيانا أمام المجلس. وإذ أعاد المجلس التأكيد، في القرار ١٨٥٠ (٢٠٠٨)، على الرؤية التي تتوخى حلا قائما على دولتين مع الإشارة إلى أهمية مبادرة السلام العربية لعام ٢٠٠٢ والأعمال الجارية للمجموعة الرباعية، فقد أعلن دعمه لعملية أنابوليس والمفاوضات التي لا رجعة فيها. وأيد مجلس الأمن المبادئ التي اتفق عليها الطرفان بشأن المفاوضات الثنائية ودعا الطرفين إلى الوفاء بالتزامهما بموجب خريطة الطريق والامتناع عن اتخاذ أي خطوات قد تقوّض الثقة أو تخل بنتائج المفاوضات، وأهاب بجميع الدول والمنظمات الدولية الإسهام في هئية مناخ يفضي إلى المفاوضات وتقديم المساعدة إلى السلطة الفلسطينية. وحث على تكثيف الجهود الدبلوماسية التي تعزز الاعتراف المتبادل والتعايش السلمي في المنطقة في إطار تحقيق سلام شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط، ورحّب بالنظر في عقد اجتماع دولي في موسكو في عام ٢٠٠٩.

”وفي ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، أجرى مجلس الأمن مناقشة مفتوحة بشأن الحالة في الشرق الأوسط بما في ذلك قضية فلسطين. واستمع المجلس إلى إحاطة قدمها المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، السيد روبرت سيرري، بشأن الحالة في غزة والضفة الغربية. وتناول أيضاً الحالة في لبنان والأمر الجارية بين إسرائيل والجمهورية العربية السورية. وقال إن الهدف الرئيسي في السنة المقبلة هو مواصلة العملية السياسية أثناء فترة الانتقال، مشدداً على أهمية اتخاذ القرار ١٨٥٠ (٢٠٠٨). وناشد الأطراف بالامتثال للمبادئ الإنسانية الأساسية في غزة وحذر من تصاعد العنف. ثم استمع مجلس الأمن إلى بيانين أدلى بهما المراقب الدائم لفلسطين والممثل الدائم لإسرائيل. وخاطب المجلس كذلك ممثلو البرازيل، وكوبا، وقطر، وتركيا، واليابان، وجمهورية إيران الإسلامية، وشيلي، وباكستان، وجمهورية فتزويلا البوليفارية، والمغرب، والنرويج، وأستراليا، وأيسلندا، ورئيس اللجنة المعنية بممارسات الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف.

”وفي ٢٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، وبعد المشاورات التي أجراها المجلس بكامل هيئته والتي كانت قد بدأت الليلة السابقة في أعقاب اندلاع العنف في قطاع غزة وجنوب إسرائيل، تلا رئيس المجلس بياناً للصحافة، أعرب فيه عن قلقه البالغ إزاء تصاعد الحالة في غزة ودعا إلى وقف فوري لجميع أعمال العنف، وناشد جميع الأطراف تلبية الاحتياجات الإنسانية والاقتصادية الملحة في غزة وشدد على

ضرورة استعادة الهدوء الكامل، الأمر الذي من شأنه تمهيد السبيل لإيجاد حلٍ سياسي.

”وفي ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، عقد مجلس الأمن جلسةً طارئةً بشأن الحالة في قطاع غزة وجنوب إسرائيل. وخاطب الأمين العام المجلس مؤكداً على قلقه العميق لأن طلب المجلس إنهاء العنف لم يلق آذاناً صاغية، وأكد على معاناة السكان المدنيين في غزة قائلاً إنه يجب على جميع الأطراف الامتنال امتثالاً تاماً للقانون الإنساني الدولي. وشدد على ضرورة اتخاذ إجراء حازم ورحب بالجهود التي يبذلها الزعماء الأوروبيون والعرب. وتحدث أمام المجلس المراقب الدائم لفلسطين والممثل الدائم لإسرائيل. وأدى أعضاء من المجلس بيانات، أدلى بعدها كل من ممثل مصر والمراقب الدائم لجامعة الدول العربية ببيان.

”وفي ٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، عقد المجلس مشاورات بكامل هيئته بشأن الحالة في غزة.

”وفي ٦ و ٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، عقد المجلس مناقشة عامة على مستوى الوزراء بشأن البند المعنون ”الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين“. وأثناء المناقشة أدلى بيانات كل من الأمين العام، ورئيس السلطة الوطنية الفلسطينية، وممثل إسرائيل، وممثلو دول أخرى أعضاء في الأمم المتحدة (منهم وزراء خارجية، ولا سيما وزراء خارجية جامعة الدول العربية).

”وفي ٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، وعقب مشاورات مستفيضة، بما في ذلك مشاورات عُقدت على مستوى الوزراء، عقد المجلس جلسة برئاسة برنار كوشنير وزير خارجية فرنسا، اتخذ فيها القرار ١٨٦٠ (٢٠٠٩) بأغلبية ١٤ صوتاً وامتناع عضو واحد عن التصويت. ودعا المجلس في القرار إلى وقف فوري ودائم لإطلاق النار يحظى بالاحترام الكامل ويفضي إلى الانسحاب الكامل للقوات الإسرائيلية من غزة.

”وفي ١٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، تلقى المجلس خلال المشاورات التي عقدها بكامل هيئته إحاطة من الأمين العام قبل زيارته للشرق الأوسط. ورحب أعضاء المجلس في بياناتهم بجهود الأمين العام. وفي ١٥ كانون الثاني/يناير، تلقى المجلس خلال المشاورات التي عقدها بكامل هيئته إحاطة من هايلى منقرىوس الأمين العام المساعد للشؤون السياسية، بشأن الحالة في غزة، عقب الهجمات على مقر وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (أونروا).

وتم الاتفاق خلال المشاورات على عناصر لملاحظات يدلي بها الرئيس إلى الصحافة. وأعرب رئيس مجلس الأمن عن قلقه العميق، لا سيما في أعقاب العمليات العسكرية ضد المستشفيات، وضد مبنى يؤول صحفياً، ومقر الأونروا.

”وفي ٢١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، عقد المجلس جلسة عامة للاستماع إلى إحاطة قدمها الأمين العام عقب زيارته للشرق الأوسط. وخلال المشاورات اللاحقة التي عقدها المجلس بكامل هيئته، اتفق أعضاء المجلس على إصدار بيان للصحافة رحبوا فيه بوقف إطلاق النار في غزة، وأعربوا عن تقديرهم العميق لجهود الأمين العام، وكرروا الإعراب عن بالغ قلقهم إزاء الحالة الإنسانية في غزة.

”وفي ٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، عقد المجلس جلسة استمع فيها إلى إحاطة قدمها وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، كارين أبو زيد المفوضة العامة للأونروا، بشأن الحالة في غزة. وكانت تلك هي المرة الأولى التي دُعيت فيها المفوضة العامة للأونروا للتكلم أمام المجلس. وأعرب كل من وكيل الأمين العام و المفوضة العامة عن قلقهما العميق إزاء الحالة الإنسانية في غزة وأكدوا أهمية وصول المساعدات الإنسانية بدون عائق. وأعقبت الاجتماع مشاورات للمجلس بكامل هيئته.

”وفي ١٨ شباط/فبراير ٢٠٠٩، استمع المجلس إلى إحاطة عن الشرق الأوسط قدمها روبرت سيربي، المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط. وأبلغ المجلس بأن عددا من المسائل، بما فيها الحالة الإنسانية في غزة، والمصالحة الفلسطينية، والحالة السياسية الجديدة في إسرائيل، تحتاج إلى المعالجة لتحقيق تقدم في عملية السلام، وشدد على أهمية التوصل إلى وقف راسخ ودائم لإطلاق النار حسبما دعا إليه القرار ١٨٦٠ (٢٠٠٩). وفيما يتعلق بلبنان، أشار إلى أن الحالة ما تزال مستقرة نسبياً رغم زيادة التوتر بعد الأزمة في غزة. وخلال مشاورات المجلس بكامل هيئته التي أعقبت ذلك، شدد كثير من أعضاء المجلس على ضرورة التوصل إلى وقف فعلي لإطلاق النار، ووصول المساعدة الإنسانية بدون عراقيل، وفتح المعابر إلى غزة، والوحدة الفلسطينية.

”وفي ٢٥ آذار/مارس ٢٠٠٨، عقد المجلس جلسته ٦١٠٠ للنظر في بند جدول الأعمال المعنون ’الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك القضية الفلسطينية‘.

”واستمع المجلس إلى إحاطة إعلامية من ب. لين باسكو، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، وبدأ السيد باسكو الإحاطة بالقول إنه ’بعد مضي شهرين على

إعلانيّ وقف إطلاق النار من جانب واحد في غزة، نواجه حالة تبعث على القلق وتتمثل في الطريق المسدود وانعدام اليقين. وعلى الرغم من التفاعل والدعم الدوليين، لم يُحرز سوى القليل جدا من التقدم الملموس بشأن المسائل الرئيسية المحددة في قرار مجلس الأمن ١٨٦٠ (٢٠٠٩). وأكد في الختام أنه 'من المهم أن تعمل المجموعة الرباعية والاجتمع الدولي في إطار من وحدة الهدف للمساعدة على استقرار الوضع في غزة وإنعاش عملية السلام. ونحتاج إلى التزام واضح من الحكومتين الإسرائيلية والفلسطينية، بالحل القائم على وجود دولتين. كما نحتاج إلى استمرار المفاوضات، وإلى تنفيذ الالتزامات في الميدان، وإلى استراتيجية لتخفيف حدة التوترات ومعالجة الاحتياجات الإنسانية الملحة في غزة'.

”وقال في معرض حديثه عن لبنان، إن حادثة اغتيال نائب ممثل منظمة التحرير الفلسطينية في لبنان في ٢٣ آذار/مارس ٢٠٠٩ بواسطة قنبلة عكرت الهدوء النسبي في البلد.

”وفي أعقاب هذه الإحاطة، استمع المجلس لبيانيين أدلى بهما المراقب الدائم لفلسطين والممثل الدائم لإسرائيل.

”وأدلى ببيانات أعضاء المجلس، والرئيس بصفته ممثلاً لبلده، وممثلاً كل من مصر ولبنان.

”وعند استئناف الجلسة، استمع المجلس إلى بيانات أدلى بها ممثلو كوبا (باسم حركة عدم الانحياز)، والجمهورية العربية السورية، والجمهورية التشيكية (نيابة عن الاتحاد الأوروبي)، والبرازيل، والمغرب، وقطر، وبنغلاديش. ثم استمع المجلس إلى بيانات أدلى بها السيد بول بادجي، رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، وممثلو إندونيسيا، وإكوادور، وماليزيا، والجزائر، وموريتانيا، وجنوب أفريقيا، والنرويج، وجمهورية إيران الإسلامية، ونيكاراغوا، والأردن، وأستراليا، وجمهورية كوريا، ومالي، وباكستان، وجمهورية فتزويلا البوليفارية (S/PV.6100-SC/9626).

”وفي ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٩، استمع المجلس إلى إحاطة بشأن الحالة في الشرق الأوسط قدمها المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، ب. لين باسكو، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية. وأفاد السيد باسكو بأنه لم يحرز أي تقدم يذكر بشأن العناصر الأساسية من القرار ١٨٦٠ (٢٠٠٩)، ولا سيما فيما يتعلق بالتزام الطرفين بتنفيذ وقف فوري ودائم لإطلاق النار؛ وفتح المعابر

لتوصيل المساعدات الإنسانية والمواد اللازمة للتعافي من آثار النزاع؛ وتحقيق المصالحة بين الفلسطينيين. وذكر أن الأمين العام يأمل استئناف عملية السلام في الشرق الأوسط بهدف قيام دولة فلسطينية مستقلة قابلة للبقاء تعيش جنبا إلى جنب في سلام مع إسرائيل آمنة، وتحقيق سلام شامل بين العرب وإسرائيل على النحو المتوخى في قرارات مجلس الأمن. وذكر أن الحالة في غزة وجنوب إسرائيل لا تزال هشة في ظل غياب نظام فعلي لوقف إطلاق النار. وأشار إلى إطلاق المقاتلين الفلسطينيين ٣٠ صاروخا وقذيفة هاون على جنوب إسرائيل أثناء تلك الفترة. كما ركّز على الجهود المصرية الرامية إلى مكافحة تهريب الأسلحة المتواصل عبر الحدود مع غزة، وأخبر المجلس أن النشاط الاستيطاني قد استمر في الضفة الغربية والقدس الشرقية أثناء الفترة المشمولة بالتقرير وأنه يجب تجميده. وبعد الجلسة، أجرى المجلس مشاورات غير رسمية. ووجه انتباه الأعضاء إلى ضرورة التوصل إلى وقف دائم لإطلاق النار وتنفيذ أحكام قراري المجلس ١٨٥٠ (٢٠٠٨) و ١٨٦٠ (٢٠٠٩) وفتح المعابر على حدود غزة للسماح بدخول المعونة الإنسانية والسلع والمواد الأساسية.

”وفي ١١ أيار/مايو ٢٠٠٩، عقد مجلس الأمن اجتماعاً على مستوى الوزراء بشأن عملية السلام في الشرق الأوسط، ترأسه وزير خارجية الاتحاد الروسي، سيرغي لافروف. وشدد الأمين العام للأمم المتحدة، بان كي-مون، في معرض حديثه في تلك المناسبة على ضرورة إعطاء زخم للمحادثات الإسرائيلية - الفلسطينية، ومحدرا من أن الحالة الميدانية قد تتفاقم بسهولة ما لم يبادر الطرفان والمجتمع الدولي إلى بذل جهود جديدة. وقال الأمين العام إنه في أعقاب النتائج غير القاطعة التي أسفرت عنها مفاوضات العام السابق، وإراقة الدماء في غزة، لم تشهد الأشهر الثلاثة السابقة أي تقدم يذكر على صعيد القرارين الأساسيين - ١٨٥٠ (٢٠٠٨) و ١٨٦٠ (٢٠٠٩).

”وأشار الأمين العام أيضا إلى أزمة الثقة المتأصلة بين عامة الناس على أرض الواقع. وقال إن الفلسطينيين ما زالوا يعتبرون الأعمال التي تجري من طرف واحد في القدس الشرقية وباقي الضفة الغربية أعمالا غير مقبولة، مثل هدم المنازل، والنشاط الاستيطاني المكثف، والعنف الذي يمارسه المستوطنون، والقيود القمعية المفروضة على التنقل، بفعل التصاريح ونقاط التفتيش والحاجز. وشدد على أن الوقت قد حان لكي تحدث إسرائيل تغييرا جوهريا في سياساتها بهذا الصدد. لكنه شدد أيضا على أن عامة الناس في إسرائيل يحتاجون إلى إعادة طمأننتهم بأن الدولة الفلسطينية المستقبلية ستضمن حقهم في العيش في سلام وأمن، وأشار إلى أن

الهجمات الصاروخية العشوائية التي أسفرت عن خسائر في الأرواح وعن معاناة المدنيين وإلحاق الضرر بالمتلكات ليست أعمالاً غير مقبولة البتة فحسب، بل إنهما تؤدي إلى نتائج عكسية أيضاً، ولا بد من وقفها.

”وأوضح أيضاً أن التحدي يكمن في البدء بتنفيذ تغييرات جوهرية على أرض الواقع، وإطلاق حملة متجددة ولا رجعة عنها للتوصل إلى اتفاق إسرائيلي - فلسطيني، وشدد على أن تسوية النزاع الإسرائيلي - الفلسطيني عماد رفاه الشعبين والمنطقة والعالم.

”وأكد من جديد أعضاء المجلس في مداخلاتهم أملهم في أن يتقيد الطرفان بما أخذه على عاتقهما من التزامات، وأشاروا إلى أن عليهما بذل جهود لا رجعة عنها لتنفيذ حل الدولتين، بما في ذلك التنفيذ الكامل للالتزامات على أرض الواقع، كما أعرب أعضاء المجلس عن قلقهم إزاء الحالة في غزة والمناطق المحيطة بها، بما في ذلك استمرار تهريب الأسلحة إلى غزة، ومواصلة حركة حماس لإطلاق الصواريخ من غزة إلى داخل إسرائيل، بالإضافة إلى الأنشطة الاستيطانية الإسرائيلية التي تهدد تلاحق الأرض الفلسطينية المحتلة وقدرتها على البقاء وتعرض حل الدولتين للخطر، وأكدوا ضرورة المصالحة بين الفلسطينيين.

”وأقر مجلس الأمن في نهاية جلسته البيان الرئاسي (S/PRST/2009/14) الذي تلاه السيد لافروف والذي شدد فيه المجلس على الحاجة الملحة للتوصل إلى سلام شامل في الشرق الأوسط. وقال إن ثمة حاجة إلى بذل مساعٍ دبلوماسية حثيثة من أجل بلوغ الهدف الذي حدده المجتمع الدولي وهو تحقيق سلام دائم في المنطقة على أساس الالتزام الراسخ بالاعتراف المتبادل بناءً على الاتفاقات والالتزامات السابقة.

”كما أعرب المجلس عن تأييده لاقتراح الاتحاد الروسي القيام، بالتشاور مع المجموعة الرباعية والأطراف، بالدعوة إلى عقد مؤتمر دولي بشأن عملية السلام في الشرق الأوسط في موسكو في مرحلة لاحقة من ذلك العام.

”ويواصل المجلس إيلاء تطورات الوضع في الشرق الأوسط اهتماماً وثيقاً؛ ومن المقرر عقد الجلسة المقبلة بشأن هذه المسألة في ٢٧ تموز/يوليه ٢٠٠٩.“

٤ - وفي مذكرة شفوية مؤرخة ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٩ موجهة إلى الأطراف المعنية، طلبتُ إلى حكومات الأردن، وإسرائيل، والجمهورية العربية السورية، ولبنان، ومصر، فضلاً عن منظمة التحرير الفلسطينية، إطلاعي على موقفها بشأن أي خطوات اتخذتها لتنفيذ الأحكام ذات الصلة من القرار. ولغاية ٣١ آب/أغسطس ٢٠٠٩، ورد ردان من إسرائيل

ومنظمة التحرير الفلسطينية. وورد في المذكرة الشفوية المؤرخة ٢٠ تموز/يوليه ٢٠٠٩، الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لإسرائيل لدى الأمم المتحدة ما يلي:

”على نحو ما يرد في محاضر الجلسات، صوتت إسرائيل ضد هذا القرار على غرار ما فعلته إزاء قرارات مماثلة اعتمدها الجمعية العامة في دورات سابقة. وتود البعثة الدائمة لإسرائيل أن تكرر تأكيد الاعتبارات التي توجه الممارسة المتبعة في التصويت في ضوء الحالة الراهنة.

”رغم استمرار الحوار الإسرائيلي- الفلسطيني المكثف خلال عام ٢٠٠٨، تواصل الإرهاب الفلسطيني دون هوادة ولا يزال واقعاً يندرج بالخطر. وأثناء عام ٢٠٠٨، أطلقت حماس ما يزيد عن ٣١٠٠ صاروخ وقذيفة هاون، وقد أطلق منها أكثر من ٣٦٠ صاروخاً وقذيفة هاون أثناء ما يدعى بفترة ’الهدوء‘ التي بدأت في حزيران/يونيه ٢٠٠٨. وجاءت هذه الهجمات، التي تستهدف عمداً الأهداف المدنية وتشن بنوايا خبيثة من المناطق المدنية التي يتجمع فيها الفلسطينيون بكثافة، في أعقاب هجمات مماثلة تشن منذ سبع سنوات أطلق أثناءها ما يزيد عن ٨٩٠٠ صاروخ وقذيفة هاون على إسرائيل من قطاع غزة.

”وبلغت هذه الحملة الإرهابية ذروتها في أواخر عام ٢٠٠٨ حين تعرضت إسرائيل لما يزيد عن ٣٠٠ صاروخ وقذيفة هاون في أسبوع واحد أثناء الفترة الواقعة بين ٢١ و ٢٧ كانون الأول/ديسمبر، فلم تجد أمامها سوى خيار حماية مدنييها من وابل نيران الصواريخ المستمر. وعلاوةً على ذلك، فقد سقط في إسرائيل، أثناء عملية الرصاص المسكوب، ٥٧١ صاروخاً و ٢٠٥ قذائف هاون أخرى وصلت حتى مدن أشدود وبئر السبع وغيديرا.

”ولم تقتصر حملة العنف هذه على إطلاق الصواريخ من غزة. فقد شن الإرهابيون الفلسطينيون أثناء عام ٢٠٠٨ العديد من الهجمات الإرهابية التي خلفت ١٢ قتيلاً وعشرات الجرحى من المدنيين الإسرائيليين. وفي ٤ شباط/فبراير ٢٠٠٨، قتل انتحاري فلسطيني امرأة إسرائيلية في ديمونة، وفي ٦ آذار/مارس ٢٠٠٨، أطلق إرهابي فلسطيني النار في حملة مسعورة شنها أثناء انعقاد حلقة دراسية دينية في القدس، فقتل ٨ طلاب من المدرسة الثانوية، وفي ثلاثة حوادث منفصلة وقعت في تموز/يوليه ٢٠٠٨ وآذار/مارس ٢٠٠٩، وجه فلسطينيون بلدوزرات يقودونها نحو مارة إسرائيليين، فقتلوا ثلاثة منهم وأصابوا عديدين آخرين بجروح.

”وما زالت حماس، التي تتمركز في غزة بدعم من جمهورية إيران الإسلامية، تقوم بتخزين الأسلحة التي ما برحت تزداد فتكاً وتنوعاً، وتنفذ عملية مكتملة لتهريب للأسلحة عبر شبكة الأنفاق الواسعة الممتدة بمحاذاة الحدود المشتركة بين مصر وغزة.

”وبالإضافة إلى ذلك، ما زالت حماس تحتجز المختطف العريف الإسرائيلي جلعاد شليط في حبس انفرادي لمدة تجاوزت ثلاث سنوات، منتهكةً بذلك الممارسة الإنسانية الأساسية التي تميز للصليب الأحمر الدولي رؤية الأسير. ويواصل نظام حماس رفض الشروط التي حددتها اللجنة الرباعية، ويلح بشدة في دعواته إلى تدمير إسرائيل كما لا يزال حازماً في التزامه بعدم التخلي عن هذه الصورة القائمة. وإنه لأمر مزعج، إن لم نقل مروعاً، أن القرار ٢٩/٦٣ لم يأت على ذكر أي أمر من الأمور التي وردت آنفاً.

”وعلى الرغم من هذه الحملة المنسقة والدائمة من العنف الموجه ضد المدنيين الإسرائيليين والتي تبرهن على التزام إسرائيل بالمبادئ الإنسانية ولو كان ذلك رغباً عنها، فإنها تواصل تيسير دخول كميات كبيرة من الإمدادات الإنسانية إلى غزة، وقد فعلت ذلك حتى في حضم النزاع الذي اندلع مؤخراً في غزة. وفي الفترة الواقعة بين استيلاء حماس على غزة في حزيران/يونيه ٢٠٠٧ وأيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، دخلت إلى غزة ٣٥ ٥٤٢ شاحنة عن طريق المعابر تحمل ٨١٣ ٨٧٠ طناً من الإمدادات الإنسانية من إسرائيل. وأثناء عملية الرصاص المسكوب لوحدها، حملت ١ ٥٠٣ شاحنة ٣٧ ١٥٩ طناً من المعونة الإنسانية إلى غزة عن طريق معبري كرم شالوم وكارني، بالإضافة إلى ١ ٥٣٥ ٧٥٠ لتراً من ديزل المحركات الثقيلة لمحطة كهرباء غزة.

”وبالإضافة إلى ذلك، أذنت حكومة إسرائيل خلال الأشهر الماضية، ولا سيما في الأسابيع الأخيرة، بتخفيف القيود الأمنية المفروضة في الضفة الغربية إلى حد كبير، حيث فككت ثلثي نقاط التفتيش (٢٧ من أصل ٤١ نقطة) التي كانت موجودة في السابق وأزالته ١٤٠ حاجزاً ترابياً من حواجز الطرق أثناء العام المنصرم. ويواكب هذه التطورات الإيجابية، التي لا حظها مبعوث اللجنة الرباعية وأثنى عليها، تحسناً في المؤشرات الاقتصادية في الضفة الغربية. فقد اتخذت إسرائيل هذه الخطوات التي تعتبر بمثابة تدابير لبناء الثقة بهدف مواصلة النشاط الاقتصادي الفلسطيني، رغم أن هذه البوادر قد أدت في السابق وبصورة مباشرة إلى تصاعد الهجمات الإرهابية

التي يشنها الفلسطينيون ضد الإسرائيليين. وتعرب البعثة الدائمة عن أملها بأن يجيد الفلسطينيون عن الممارسة السابقة ويغتنموا هذه الفرصة لتركيز طاقاتهم الجماعية بطريقة تساعد على تعزيز التعايش السلمي مع إسرائيل.

”ووجهت حكومة إسرائيل مراراً وتكراراً دعوة مفتوحة وصريحة للشروع في محادثات سلام مع السلطة الفلسطينية. وتسترشد إسرائيل في هذا الصدد بتصوير لإعادة تنشيط العملية السياسية يتواءم مع إعادة إحياء الجهود المبذولة للتركيز على التعاون الاقتصادي والتنمية. غير أنه من المؤسف أن تلقى هذه العروض الرفض من السلطة الفلسطينية.

”وبذلت إسرائيل أقصى ما في وسعها لتقديم المساعدة الإنسانية وهيئة الظروف المناسبة لتنمية الاقتصاد الفلسطيني والتعاون في هذا المجال وللدخول في حوار سياسي مع السلطة الفلسطينية، على الرغم مما يتعرض له أمنها من تهديد متواصل وحاد. ومن المؤسف أن هذه المبادرات لم تبلغ بعد هدفها المنشود والمتمثل في تحقيق سلام شامل وعادل ودائم. وليس هناك ما يبرر عدم ورود أية إشارة لهذه المبادرات في القرار ٢٩/٦٣.

”ولهذا، وبدلاً من أن يشكل القرار ٢٩/٦٣، أداة لإيجاد حل سلمي للتراخ الفلسطيني - الإسرائيلي، فإنه ينضم إلى القرارات العديدة الأحادية الجانب التي أصدرتها سنوياً الجمعية العامة بشأن إسرائيل والتي لا تعمل إلا على تقويض مصداقية الأمم المتحدة بصفقتها جهة محايدة لدفع عملية السلام. وتنتهز البعثة الدائمة هذه الفرصة لتحث الأمين العام على أن يبذل مساعيه الحميدة للبحث على وقف هذه الممارسة السلبية“.

تنص المذكرة الشفوية المؤرخة ٢٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٩، الواردة من المراقب الدائم لفلسطين لدى الأمم المتحدة، على ما يلي:

”إن الضرورة الملحة لوضع حد لمأساة الشعب الفلسطيني، والظلم الذي لحق به، بعد أكثر من ٦١ عاماً من حرمانه من قيام دولته، وإخراجه من دياره؛ وأكثر من ٤٢ عاماً من الاحتلال والقمع العسكريين، اللذين تمارسهما إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال؛ تجلّ عن الوصف. وقد طالت جدا معاناة الشعب الفلسطيني، من الأزمات، والخسائر، والقهر؛ إذ تُنتهك بوحشية حقوقه الإنسانية، وحرياته الأساسية؛ وطالما مثل عدم القدرة على تحقيق حل عادل لقضية فلسطين، على الرغم من الجهود الحثيثة والنبيلة التي تُبذل، إخفاقاً مأساوياً للمجتمع الدولي،

مع ما يترتب على ذلك من عواقب وخيمة ليس على الشعبين الفلسطيني والإسرائيلي فحسب، ولكن أيضا على منطقة الشرق الأوسط وما وراءها. وقضية فلسطين، التي تمثل جوهر الصراع العربي الإسرائيلي ككل، هي في حقيقة الأمر، قضية أساسية للسعي من أجل السلام الإقليمي والدولي، والأمن والاستقرار في عالمنا المعاصر؛ وقد طال انتظار التوصل إلى تسوية سلمية لها.

”وثمة توافق دولي في الآراء على أن تحقيق تسوية عادلة وسلمية لقضية فلسطين، وفقا للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، هو ضرورة سياسية، وأمنية، وقانونية، وإنسانية، وأخلاقية؛ بالنسبة للمجتمع الدولي. وينعكس هذا بوضوح في اعتماد الجمعية العامة سنويا للقرار المتعلق بتسوية قضية فلسطين بالوسائل السلمية، بأغلبية ساحقة.

”ولا يزال دور الأمم المتحدة، من منظور فلسطين، أساسيا لدعم التوصل إلى تسوية سلمية. وكما أكد في العديد من القرارات، تظل مسؤولية الأمم المتحدة تجاه قضية فلسطين، مسؤولية دائمة، حتى التوصل إلى تسوية عادلة ودائمة وشاملة. وخلال هذه الفترة الحرجة، تؤكد فلسطين من جديد أهمية الجهود التي تبذلها منظومة الأمم المتحدة، بما فيها أجهزتها الرئيسية ووكالاتها المتخصصة، تجاه قضية فلسطين، في جملة مجالات، من بينها المجالات الإنسانية، والاجتماعية - الاقتصادية، والسياسية؛ ومجالات حقوق الإنسان، والتنمية؛ وغيرها؛ وتعرب كذلك عن امتنانها العميق لبذل تلك الجهود. بيد أنه من الضروري بذل المزيد من الجهود المتضافرة، إذا كنا نؤمن قولا وفعلا بميثاق الأمم المتحدة، وقرارات الأمم المتحدة، وسيادة القانون؛ ويجب أن تستمر أجهزة الأمم المتحدة؛ ومن بينها الجمعية العامة، ومجلس الأمن، ومجلس حقوق الإنسان، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ومحكمة العدل الدولية، والمحكمة الجنائية الدولية، في بذل كل الجهود في هذا الصدد.

”ويجب عدم الاستمرار في التغاضي عن انتهاك إسرائيل الصارخ والمتعمد لالتزاماتها القانونية، وقرارات الأمم المتحدة. فلم يؤد ذلك إلا إلى تمادي إسرائيل في الإفلات من العقاب، وخروجها عن القانون، وزيادة تعقيد النزاع. وإذا كان لا بد من الوفاء في يوم من الأيام بالمسؤولية عن التوصل إلى تحقيق حل سلمي، يستند إلى قيام دولتين، يجب أن تُعالج هذه الانتهاكات التي ترتكبها السلطة القائمة بالاحتلال، معالجة مباشرة، بالإجراءات والتدابير المناسبة المتاحة للمجتمع الدولي.

”وإذ يسترشد المجتمع الدولي بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، والقانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني وقانون حقوق الإنسان، وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، ومرجعية مدريد القائمة على مبدأ الأرض مقابل السلام، ومبادرة السلام العربية، وخريطة الطريق التي ترعاها المجموعة الرباعية، فعليه أن يكثف جهوده الجماعية لتعزيز إحلال سلام يُنهى احتلال الأرض الفلسطينية، بما فيها القدس الشرقية، الذي بدأ في عام ١٩٦٧؛ وإقامة دولة فلسطين المستقلة، والتوصل إلى حل عادل ومتفق عليه لحنة اللاجئين الفلسطينيين، يتمشى مع قرار الجمعية العامة ١٩٤ (ثالثا). وينص القرار ٢٩/٦٣ بوضوح، على الثوابت والمتطلبات الأساسية اللازمة لتحقيق هذا السلام، كما نصت عليها قرارات سابقة على مدى عقود من الزمن.

”وفي الواقع، على الرغم من مرور الوقت، والأزمات الدورية، وتدهور الوضع في الميدان في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، لا يزال حل الصراع الإسرائيلي الفلسطيني هو نفسه: وجود دولتين لشعبين، يعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن. وقد أرسى القرار ١٨١ (ثانيا) المؤرخ ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٧ أسس هذا الحل، وأعيد تأكيده، والدعوة إليه بعد ذلك، في العديد من قرارات الأمم المتحدة، بما فيها قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧)، و ٣٣٨ (١٩٧٣)، و ١٣٩٧ (٢٠٠٢)، و ١٥١٥ (٢٠٠٣)، و ١٨٥٠ (٢٠٠٨)؛ وقرارات الجمعية العامة بشأن قضية فلسطين، وبشأن حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير، وكذلك الفتوى التي أصدرتها في عام ٢٠٠٤، محكمة العدل الدولية بشأن الآثار القانونية الناشئة عن تشييد جدار في الأرض الفلسطينية المحتلة. ويمثل أيضا الحل القائم على وجود دولتين لب مبادرة السلام العربية، وخارطة الطريق.

”بيد أنه من المؤسف أن الأشهر التي أعقبت اعتماد القرار ٢٩/٦٣، شهدت التدهور الكبير للوضع على جميع المستويات في الأرض الفلسطينية المحتلة، وعرقلة الجهود الرامية إلى تحقيق تسوية سلمية.

”وباستثناء عدد قليل من التطورات المشجعة - مثل (أ) اعتماد مجلس الأمن للقرار ١٨٥٠ (٢٠٠٨)، الذي أعلن فيه المجلس، في جملة أمور، تأييده لعملية أنابوليس، ولحل جميع المسائل القائمة، بما في ذلك جميع المسائل الأساسية؛ ودعا الطرفين إلى الوفاء بالتزاماتهما بموجب خريطة الطريق، والامتناع عن اتخاذ أية خطوات قد تقوّض الثقة، أو تخلّ بنتائج المفاوضات؛ وحثّ على تكثيف الجهود الدبلوماسية في سبيل تحقيق سلام شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط؛

(ب) واعتماد مجلس الأمن للقرار ١٨٦٠ (٢٠٠٩)، في ذروة العدوان العسكري الإسرائيلي على قطاع غزة؛ الذي دعا فيه، في جملة أمور، إلى وقف فوري ودائم لإطلاق النار، وتقديم المساعدة الإنسانية دون عراقيل، واتخاذ ترتيبات لإعادة فتح المعابر بصفة مستمرة في غزة؛ وبذل جهود مجدّدة وعاجلة لإحلال السلام؛ (ج) وتحديد مؤتمر قمة جامعة الدول العربية لمبادرة السلام العربية في آذار/مارس ٢٠٠٩ على الرغم من التدهور الملحوظ في الوضع؛ (د) واعتماد مجلس الأمن للبيان الرئاسي PRST 2009/14، الذي أعاد فيه المجلس، في جملة أمور، التأكيد على الحل القائم على وجود دولتين، أساسا لتحقيق تسوية سلمية، وعدم الرجوع عن عملية السلام؛ (هـ) استمرار الجهود المصرية لتعزيز التوصل إلى وقف لإطلاق النار، وكذلك الجهود التي تبذلها مصر والمنطقة لتحقيق المصالحة وإعادة الوحدة ما بين الفلسطينيين؛ (و) والنهج الأنشطة والأعدل والأكثر توازنا، الذي تضطلع به الإدارة الجديدة في الولايات المتحدة برئاسة باراك أوباما، تجاه النزاع الإسرائيلي - الفلسطيني، والنزاع العربي الإسرائيلي ككل، على أساس التزام واضح بالحل القائم على وجود دولتين من أجل تحقيق السلام؛ (ز) والبيان الشامل والتطوعي الصادر عن المجموعة الرباعية في ٢٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٩ في تريست، بإيطاليا - شهدت الفترة منذ اعتماد القرار ٢٩/٦٣، سلسلة من التطورات السلبية والانتكاسات نتيجة استمرار إسرائيل في خرق جميع قواعد القانون الدولي، وأعرافه، ولا سيما اتفاقية جنيف الرابعة، الذي كان له تأثير ضار على الوضع على أرض الواقع، وعلى السعي إلى تحقيق السلام.

”وقد قوّض حتى الحد الأدنى من التقدم المحرز في عملية السلام الإسرائيلية - الفلسطينية، منذ إعادة إطلاقها في مؤتمر أنابوليس المعقود في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، بسبب سياسات إسرائيل العدوانية، وغير القانونية، في الأرض الفلسطينية المحتلة، ولا سيما حملتها الاستيطانية في جميع أنحاء الضفة الغربية؛ وحصارها لجميع السكان المدنيين في قطاع غزة، عقابا جماعيا لهم؛ وإذلالها للشعب الفلسطيني وإهانته يوميا. وتشكّل هذه الإجراءات، بما في ذلك الانتهاكات المستمرة لحقوق الإنسان؛ وجرائم الحرب المرتكبة في حق الشعب الفلسطيني انتهاكات جسيمة للقانون الدولي، وقرارات الأمم المتحدة؛ وتشهد على ازدراء إسرائيل بإرادة المجتمع الدولي.

”وفي الوقت نفسه، أضرت تصرفات إسرائيل غير المشروعة كثيرا بمصداقيتها كشرية في عملية السلام. فبدلا من إجراء مفاوضات بحسن نية؛ والامتناع عن اتخاذ تدابير تُحلّ بنتائج المفاوضات حول القضايا الجوهرية - القدس، والمستوطنات، واللاجئين، والحدود، والأمن، والمياه - وعن العمل مرارا وتكرارا على تفويض الثقة؛ بدلا من ذلك، تواصل السلطة القائمة بالاحتلال، ممارسة القمع الوحشي ضد السكان المدنيين الفلسطينيين؛ وفرض حقائق على الأرض أكثر من أي وقت مضى؛ ووضع المزيد من العقبات لمواجهتها؛ وتعميق عدم الثقة؛ ومنع تحقيق أي تقدم حقيقي؛ على الرغم من عقد ٢٧ اجتماعا بين الجانبين منذ مؤتمر أنابوليس.

”وبالمقابل، بذلت القيادة الفلسطينية كل الجهود الرامية إلى الوفاء بالتزاماتها وتعهداتها بموجب القانون الدولي؛ والاتفاقات المبرمة، وخارطة الطريق. إذ أجرت مفاوضات بحسن نية؛ وأعدت التأكيد مرارا وتكرارا، على التزامها بالحل الذي يستند إلى قيام الدولتين من أجل إحلال السلام؛ وسعت جاهدة إلى تهيئة مناخ إيجابي للمفاوضات؛ وأحرزت تقدما كبيرا وموثقا في الوفاء بالتزاماتها بشأن تعزيز الأمن والقانون والنظام في المناطق الخاضعة للسلطة الفلسطينية؛ ولم تأل جهدا في العمل، بدعم من مجتمع المانحين الدوليين، لبناء مؤسسات الدولة الفلسطينية في المستقبل؛ وواصلت السعي أيضا إلى تحقيق المصالحة والوحدة الوطنيتين المنشودتين. وقد حققت القيادة الفلسطينية كل ذلك، على الرغم من العقبات والإجراءات التي فرضتها إسرائيل، والتي قوّضت هذه الجهود؛ وعلى الرغم من تعنت إسرائيل وانتهاكها السافرين لالتزاماتها وتعهداتها القانونية، بما يتناقض تماما مع أهداف عملية السلام، وروحها.

”وفي هذا الصدد، كثّفت إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، أنشطتها الاستيطانية، وبناء الجدار، وهدم المنازل، والحفريات، ولا سيما في القدس الشرقية وما حولها؛ وكثّفت فرض العراقيل التي تحول دون حركة الأشخاص والسلع في جميع أنحاء الضفة الغربية؛ وفرض الحصار المستمر منذ عامين على قطاع غزة؛ وواصلت شن الغارات والهجمات العسكرية، مما أسفر عن قتل وجرح مدنيين فلسطينيين؛ وواصلت اعتقال الآلاف من المدنيين الفلسطينيين، واحتجازهم، وسجنهم، حيث يقبع ما يزيد عن ١١ ٠٠٠ فلسطيني، بمن فيهم مئات النساء والأطفال، في السجون الإسرائيلية؛ يعيشون في ظل ظروف لا إنسانية ويعاملون معاملة لا إنسانية؛ واستمرت في استغلال الموارد الطبيعية الفلسطينية؛ فتسبب في إلحاق أضرار بيئية واسعة النطاق في الأرض الفلسطينية.

”وكل التقارير التي صدرت مؤخرا، بما فيها التقارير الصادرة عن وكالات الأمم المتحدة في الميدان، مثل الأونروا؛ ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية؛ ومكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط؛ واليونسيف؛ وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ ومنظمة الصحة العالمية؛ وبرنامج الأغذية العالمي؛ تشهد، ضمن أمور أخرى، على تردّي الظروف الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية، والإنسانية، والأمنية؛ ولا سيما في قطاع غزة، نتيجة للسياسات الإسرائيلية المدمرة، وغير المشروعة. ولا تزال معدلات الفقر والبطالة مرتفعة للغاية؛ كما تستمر معايير الصحة والتعليم في الانخفاض؛ ويتفشّى انعدام الأمن الغذائي؛ ولا تزال حياة المدنيين معرّضة للخطر، ويتعرضون للموت من جرّاء أعمال العنف التي ترتكبها قوات الاحتلال الإسرائيلي والمستوطنون الإسرائيليون؛ وشُرّد آلاف المدنيين الآخرين؛ مما أدى إلى تفاقم الصعوبات التي يعانيها الشعب الفلسطيني الرازح تحت الاحتلال.

”وبلغ هذا الاتجاه السلبي ذروته، في عدوان إسرائيل العسكري رهيب (”الرصاص المسكوب“) على قطاع غزة، في الفترة من ٢٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ إلى ١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، الذي تجاوز عدد القتلى فيه ١٤٠٠ مدني فلسطيني، من بينهم المئات من الأطفال والنساء، وتجاوز عدد الجرحى ٥٥٠٠ مدني. وكان ارتفاع عدد الضحايا نتيجة الاستهداف الإسرائيلي المباشر للمناطق والمباني المدنية، بما فيها المدارس التابعة للأونروا، التي كان من المعروف أنها تحمي المدنيين الفلسطينيين من العنف، واستخدام القوة المفرطة والعشوائية، والأسلحة والذخائر الفتاكة، بل والمحظور منها، بما فيها الفوسفور الأبيض، ضد السكان العزل. وهذا ما أكّده عدة تحقيقات، بما في ذلك التحقيق الذي أجراه مجلس التحقيق التابع للأمين العام، ولجنة جامعة الدول العربية المستقلة لتقصي الحقائق بشأن غزة، والعديد من منظمات حقوق الإنسان والمنظمات الإنسانية الموجودة في الميدان.

”وأحدثت قوات الاحتلال الإسرائيلي أيضا دمارا غاشما في جميع أنحاء قطاع غزة. فقد دُمّرت الآلاف من منازل الفلسطينيين، أو أصيبت بأضرار جسيمة؛ وكذلك دُمّرت المؤسسات التجارية، والمدارس، والمستشفيات، والهياكل الأساسية الحيوية؛ بما فيها الطرق، والمياه، وشبكات الصرف الصحي، وشبكات الكهرباء، والأراضي الزراعية، وعدد كبير من منشآت الأمم المتحدة. وقد خلّف التدمير الواسع النطاق الآلاف من الناس بلا مأوى. والأدهى من ذلك، وفوق هذا كله، لم يُعاد، بعد أكثر من ٦ أشهر، بناء أي ممتلكات تضررت أو دُمّرت، بسبب الحصار

الإسرائيلي المستمر المفروض على قطاع غزة، الذي تحظر إسرائيل بموجبه دخول المواد اللازمة لإعادة الإعمار، وكذلك استيراد سائر السلع، وتصديرها، باستثناء الحد الأدنى من المواد الغذائية والأدوية اللازمة لإعالة السكان المدنيين، واستثناءات طفيفة أخرى بحسب كل حالة على حدة.

”ولقد أدى الحرمان والوحشية الكبيرين اللذين مارستهما إسرائيل في قطاع غزة، إلى ترويع السكان المدنيين الفلسطينيين وإرهابهم، فكانت آثاره كارثية على الحالة الاجتماعية - الاقتصادية، والإنسانية، والنفسية، والاجتماعية والأمنية. وعلاوة على ذلك، لا تزال عملية السلام، التي توقفت مع بدء الحرب الإسرائيلية على غزة، مجمدة حتى ساعة كتابة هذه المذكرة.

”إن الحالة الراهنة حالة شاذة، وغير عادلة، ولا يمكن استمرارها. وإن فتح المعابر الحدودية لقطاع غزة، من أجل السماح بحرية حركة الأشخاص والبضائع، بما في ذلك وصول المساعدات الإنسانية دون عوائق، والتدفقات التجارية اللازمة لإنعاش الاقتصاد المنهار، وتلبية احتياجات المدنيين، واستيراد مواد البناء وقطع الغيار، والإمداد بكميات كافية من الوقود؛ هي كلُّها مسائل ملحة. ولا يوجد أي مبرر مقبول لمواصلة إسرائيل سجن ١,٥ مليون فلسطيني في قطاع غزة. ويتعيّن بذل جهود فورية لضمان فتح المعابر، وأن تبقى مفتوحة دائما وفقا للقانون الدولي الإنساني، وقرارات الأمم المتحدة، والاتفاق المتعلق بالتنقل والعبور الذي تم اعتماده في عام ٢٠٠٥. وهذا أمر أساسي للتعمير وتضميد الجراح الجسدية والنفسية والاجتماعية العميقة لقطاع غزة، وتغيير البيئة السلبية والمتوترة للغاية، بين الجانبين.

”وعلاوة على ذلك، تؤكد فلسطين أهمية مواصلة السعي لتحقيق العدالة والمساءلة فيما يتعلق بجرائم الحرب التي ترتكبها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، بحق السكان المدنيين الفلسطينيين في قطاع غزة. وهذا أمر بالغ الأهمية لوضع حدّ للإفلات من العقاب، ومسح مرارة الغبن الذي يشعر به الضحايا، والسماح بحدوث التئام حقيقي للجراح. وليس ثمة شك في أن كل ذلك بالغ الأهمية أيضا لفرص السلام والمصالحة والتعايش الطويلة الأجل.

”وفي الوقت نفسه، لا يزال الوضع في بقية الأرض الفلسطينية المحتلة بالغ الخطورة؛ ويُعزى ذلك، في المقام الأول، إلى مواصلة إسرائيل لحملتها العدوانية الاستيطانية غير الشرعية، التي تهدف إلى فرض حقائق على نطاق واسع على أرض الواقع لتغيير التركيبة السكانية في الأرض المحتلة، ووضعها، وطابعها، وبخاصة في القدس

الشرقية المحتلة وما حولها؛ فيسهل بذلك على السلطة القائمة بالاحتلال اكتساب مزيد من الأراضي بالقوة، واستباق نتائج مفاوضات الوضع النهائي لمصلحتها.

”ونكرر التأكيد أن ما تقوم به إسرائيل من نشاط استعماري في الأرض الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشرقية، يشكل خرقاً جسيماً للقانون الإنساني الدولي والقانون الجنائي الدولي، أي اتفاقية جنيف الرابعة وبروتوكولها الإضافي الأول، اللذين يحظران قيام السلطة القائمة بالاحتلال بنقل سكانها المدنيين إلى الأرض التي تحتلها (المادتان ٤٩ (٦) و ٨٥ (٤) (أ)، على التوالي)، ونظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية الذي ينص على أن قيام السلطة القائمة بالاحتلال بنقل سكانها المدنيين، على نحو مباشر أو غير مباشر، إلى الأراضي التي تحتلها، يشكل جريمة حرب (المادة ٨ الفقرة ٢ (ب) ‘٨’). وإضافة إلى ذلك، تمثل هذه التدابير غير القانونية انتهاكات شنيعة لقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن الداعية إلى وقف المستوطنات وتفكيكها، وازدراءً سافراً بفتوى محكمة العدل الدولية المؤرخة ٩ تموز/يوليه ٢٠٠٤ وانتهاكاً لالتزام إسرائيل الوارد في خريطة الطريق بتجميد جميع الأنشطة الاستيطانية، بما في ذلك ما يسمى بالنمو الطبيعي، وتفكيك المواقع الاستيطانية المتقدمة.

”وحتى خلال عملية السلام، لم تتوقف إسرائيل قط عن حملتها الاستيطانية التي تضاعفت ١٧ مرة على الأقل في هذه الفترة منذ مؤتمر أنابوليس، وتتواصل إلى هذا اليوم. فالسلطة القائمة بالاحتلال ماضية في مصادرتها للأرض الفلسطينية؛ وبناء وتوسيع المستوطنات، والمواقع الاستيطانية المتقدمة والهياكل الأساسية الاستيطانية، بما في ذلك مد الطرق الالتفافية وبناء المنشآت والمناطق العسكرية؛ ونقل مزيد من آلاف المستوطنين الإسرائيليين إلى الأرض المحتلة؛ وتشديد الجدار منحرفاً عن الخط الأخضر لعام ١٩٦٧ لتحسين المستوطنات والتقدم في عملية ضمها بحكم الواقع؛ وفرض نظام التصاريح العنصري، والقيود على الإقامة وإقامة المئات من مراكز التفتيش؛ وهدم المساكن الفلسطينية؛ والقيام بعمليات الحفر، والتي تُكثف جميعها بوجه خاص في القدس الشرقية المحتلة وحولها. وتزامناً مع ذلك، يواصل مستوطنون إسرائيليون مسلحون ومتطرفون، تحت حماية قوات الاحتلال، ارتكاب أعمال إرهابية في حق المدنيين الفلسطينيين ومضايقتهم وتخويفهم، والتدمير الغاشم للممتلكات والبساتين الفلسطينية.

”وعلى أرض الواقع، كانت هذه التدابير الاستعمارية الاستيطانية غير المشروعة ذات ضرر بالغ وأثرت في جميع مناحي الحياة الفلسطينية. فقد أدى فصل التجمعات السكانية الفلسطينية وعزلها وتقسيمها إلى كاتونات، بما في ذلك عزل القدس الشرقية عزلاً كاملاً، من خلال بناء المستوطنات وتشييد الجدار وإقامة مراكز التفتيش، هذه التدابير التي لا يمكن تشبيهها إلا بحالة من الفصل العنصري، أدى ذلك كله إلى تشريد آلاف المدنيين الفلسطينيين وإلى انتشار المآسي الاقتصادية والاجتماعية. وبالإضافة إلى ذلك، فقد تقوّض إلى حد كبير تلاصق الأرض الفلسطينية المحتلة وسلامتها ووحدها، مما أصبح يهدد بشكل خطير احتمالات التوصل عملياً إلى الحل القائم على وجود دولتين.

”ومن ثمة، فقد كان أثر الاستعمار الإسرائيلي، فيما يتعلق بعملية السلام، ذا ضرر بالغ، ذلك أنه ما زال يشكل العقبة الرئيسية التي تحول دون بلوغ تسوية سلمية. فهذه الأعمال الإسرائيلية غير المشروعة والاستفزازية تُقوّض عملية السعي إلى تحقيق السلام، وتسمّم الأجواء بين الجانبين وتفسد العملية ككل. وفي هذا الصدد، من الضروري الإشارة إلى أن مسألة المستوطنات ليست فحسب إحدى مسائل الوضع النهائي في عملية السلام، بل هي أيضاً مرتبطة ارتباطاً وثيقاً وجوهرياً بجميع مسائل الوضع النهائي الأخرى تقريباً، بما فيها القدس والحدود والمياه والأمن.

”وفي واقع الأمر، فإن الاحتلال الإسرائيلي يتناقض تماماً مع هدف عملية السلام - المتمثل في تحقيق الحل القائم على وجود دولتين، دولة فلسطين مستقلة تعيش جنباً إلى جنب في سلام وأمن مع إسرائيل وعلى أساس حدود عام ١٩٦٧ - ومع مبدأ الأرض مقابل السلام الذي تقوم عليه هذه العملية. ومن ثمة نجدد التأكيد على أن استئناف المفاوضات تحت هذه الظروف، سوف يكون عديم الفائدة وغير مقبول، وأن هناك اتفاقاً دولياً في الآراء على أن هذه العملية لن تحقق أهدافها قط. فما فتت القيادة الفلسطينية تبدي حسن نيتها في التفاوض لكن لا يمكنها مواصلة المشاركة بصورة عمياء في هذه العملية بينما تواصل إسرائيل نسف الوحدة الإقليمية لدولة فلسطين المستقلة في المستقبل ومقومات بقائها وآفاق قيامها.

”وعلى المجتمع الدولي أن يتحرك بسرعة استجابة لهذا التوافق الدولي في الآراء فيما يتعلق بالحل القائم على وجود دولتين للصراع الإسرائيلي الفلسطيني، بما في ذلك التوافق الذي ينص عليه القرار ٢٩/٦٣، بغية لإنقاذ الحل القائم على وجود الدولتين وآفاق تحقيق السلام والاستقرار في منطقتنا. فلم تعد التصريحات

أو النداءات المعتدلة الموجهة إلى إسرائيل كافية ولن يؤدي مزيد من الاسترضاء إلا إلى استفحال المشكلة. ويجب إلزام إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، بالكف فوراً عن جميع الأنشطة الاستيطانية وما يتعلق بها من أنشطة استعمارية في الأرض الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشرقية، والوفاء بالتزاماتها المنصوص عليها في القانون الدولي في هذا الصدد، فضلاً عن التزاماتها بمقتضى خريطة الطريق. ولمواجهة هذا التحدي المستمر، يتعين على المجتمع الدولي، بما في ذلك مجلس الأمن والمجموعة الرباعية، اتخاذ إجراءات حقيقية بما في ذلك تدابير عملية وملموسة لوضع حد للممارسات الإسرائيلية العنصرية وغير القانونية.

”وبناء على ذلك، ما زالت أحكام القرار ٢٩/٦٣ صالحة، شأنها في ذلك شأن قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بقضية فلسطين، كما تشكل المبادئ القانونية والسياسية الواردة فيها، دعائم لعملية السلام وأسس حل هذا الصراع الذي طال أمده. وتقتضي تهيئة البيئة المواتية للمضي قدماً بالمفاوضات والتغلب على العقبات التي أعاقت مراراً وتكراراً إحراز التقدم صوب تسوية سلمية، التقيد بهذه الضوابط والمبادئ واحترامها احتراماً كاملاً والوفاء بما يترتب عليها من التزامات وتعهدات.

”ويظل دعم المجتمع الدولي لهذا المسعى أمراً حاسماً، وما زالت فلسطين تتلقى التشجيع من الدعم الكبير المقدم إليها في هذا الصدد، كما يتضح، في جملة أمور، من خلال التصويت على القرار ٢٩/٦٣. كما يتعين على الجمعية العامة أن تواصل نضالها لتشجيع تسوية سلمية لقضية فلسطين من جميع جوانبها. وما زال لدينا اعتقاد راسخ أن الجهود المتضافرة والمنسقة التي يبذلها المجتمع الدولي يمكن أن تسهم بل وستسهم على نحو ملموس، في إنهاء الاحتلال الإسرائيلي لعام ١٩٧٦ وتمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه غير القابلة للتصرف داخل دولته الفلسطينية المستقلة، وعاصمتها القدس الشرقية، وهو ما يُعد أمراً أساسياً لتسوية عادلة ودائمة وشاملة للصراع الإسرائيلي الفلسطيني والصراع العربي الإسرائيلي برمته.

”وفي الختام، تؤكد مجدداً التزام القيادة الفلسطينية بعملية سلام تستند إلى قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ١٣٩٧ (٢٠٠٢) و ١٥١٥ (٢٠٠٣) و ١٨٥٠ (٢٠٠٨)، ومرجعيات مدريد بما في ذلك مبدأ الأرض مقابل السلام، ومبادرة السلام العربية وخريطة الطريق. ومن ثمة نجدد دعوتنا إلى المجتمع الدولي بأن يستغل الإمكانات الضئيلة التي لا تزال قائمة لتحقيق السلام وألا يسمح بتلاشيها نتيجة للأعمال الإسرائيلية غير القانونية والأحادية الجانب

والمدمرة. وبالإضافة إلى ذلك، تؤكد من جديد الصمود الدائم للشعب الفلسطيني، على الرغم من التحديات الهائلة، من أجل إعمال حقوقه غير القابلة للتصرف في نهاية المطاف، بما فيها حقه في تقرير المصير والعودة، وبلوغ طموحاته الوطنية المشروعة في العيش في سلام وحرية ورخاء في وطنه في وثام مع جيرانه“.

ثانياً - ملاحظات

٥ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أكدت التطورات والأحداث الدبلوماسية على أرض الواقع أهمية التوصل إلى تسوية سلمية لقضية فلسطين. فقد توقفت في السنة الماضية المفاوضات بين الإسرائيليين والفلسطينيين في إطار عملية أنابوليس، واندلع صراع مدمر في غزة وجنوب إسرائيل، واتسعت دائرة الانقسام الداخلي بالرغم من الجهود المبذولة الرامية إلى تحقيق الوحدة الفلسطينية، وتم تشكيل الحكومة الإسرائيلية الجديدة بعد انتخابات الكنيست. وفي الأشهر الأخيرة، جدد المجتمع الدولي جهوده الرامية إلى تحقيق رؤية دولتين تعيشان جنباً إلى جنب في سلام وأمن.

٦ - وفي ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، قامت إسرائيل بعملية توغل عسكري في قطاع غزة بهدف تدمير نفق ادعت أنه يُستخدم لاختطاف الجنود الإسرائيليين. وبعد هدوء نسبي دام بضعة أشهر، أطلق مقاتلون فلسطينيون، في الفترة ما بين ٤ و ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر، ١٣٨ صاروخاً و ١٥٣ قذيفة هاون في وقت لاحق على إسرائيل. وإني أعرب عن إدانتي الشديدة لهذه الهجمات بالصواريخ التي يشنها المقاتلون الفلسطينيون لأنها غير مقبولة بتاتا وأدعو جميع الأطراف إلى الاحترام الكامل للتهدة التي أبرمت بين إسرائيل وحماس بواسطة مصرية في حزيران/يونيه ٢٠٠٨.

٧ - وتسارع إطلاق الصواريخ من غزة إلى جنوب إسرائيل والقصف الجوي الإسرائيلي خلال كانون الأول/ديسمبر. وفي ٢٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، تصاعدت حدة العنف مع بدء العملية العسكرية الإسرائيلية التي أُطلق عليها عملية ”الرصاص المسكوب“، والتي قامت خلالها القوات الجوية الإسرائيلية بشن ضربات جوية مكثفة ومنسقة على غزة. وعلى الرغم من البيان الصحفي الذي أصدره مجلس الأمن يوم ٢٨ كانون الأول/ديسمبر ودعا فيه الجانبين إلى وقف جميع أعمال العنف، قصفت إسرائيل في الأيام التالية بشدة بالقنابل عدداً كبيراً من المنشآت العسكرية والمدنية في غزة بينما أطلقت حماس صواريخ على جنوب إسرائيل بشكل مستمر تقريباً. وطوال تلك الفترة، أجريت اتصالات ثنائية مع زعماء من المنطقة للحث على العودة إلى التهدة وتجنب المزيد من التصعيد وإراقة الدماء.

٨ - وفي ٣١ كانون الأول/ديسمبر، قدمت إحاطة إلى مجلس الأمن أعربت فيها عن أسفي لوقوع السكان المدنيين في غزة في فح اللامسؤولية المتجلية في الهجمات العشوائية بالصواريخ التي شنتها حماس والرد المفرط الذي اتسمت به العملية العسكرية الإسرائيلية المتواصلة. وأكدت أيضا على أن الحياة في جنوب إسرائيل قد أصبحت صعبة للغاية حيث يعيش الإسرائيليون في خوف دائم من تعرضهم لضربات الصواريخ. ودعت جميع الأطراف إلى الاحترام التام للقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

٩ - وازدادت حدة الصراع في ٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ عندما شن جيش الدفاع الإسرائيلي هجوما برياً عسكرياً كبيراً على غزة وتميزت الأسابيع الموالية باشتداد ضراوة الاقتتال وسقوط عدد كبير من الضحايا في صفوف المدنيين وإلحاق أضرار فادحة بالهياكل الأساسية في غزة.

١٠ - وفي ٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، اعتمد مجلس الأمن القرار ١٨٦٠ (٢٠٠٩) الذي دعا فيه إلى وقف تام للعنف وإلى الوقف الفوري والدائم لإطلاق النار وإلى تقديم المساعدة الإنسانية دون عراقيل، وإلى إعادة فتح المعابر بصفة مستمرة، وبذل الجهود لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة والذخيرة في غزة.

١١ - وعقب اعتماد القرار ١٨٦٠ (٢٠٠٩)، اضطلعت بمهمة طويلة المدة شملت زيارة ثمانية بلدان في المنطقة لإبلاغ الرسالة التي مفادها أنه من الضروري وقف الحرب وأنه يتعين احترام وتنفيذ هذا القرار على نحو كامل. وعقدت اجتماعات مع زعماء كل من الأردن والجمهورية العربية السورية والسلطة الفلسطينية وإسرائيل وتركيا ولبنان ومصر، وبعد انتهاء العمليات العسكرية الرئيسية مباشرة، زرت غزة وجنوب إسرائيل. وسعت طوال هذه المهمة، إلى تحقيق أقصى قدر من التنسيق للجهود الدبلوماسية لإنهاء الأزمة، وتوضيح ما تأمل الأمم المتحدة في تحقيقه، حسبما ورد في القرار ١٨٦٠ (٢٠٠٩).

١٢ - وانتهت العمليات العسكرية الرئيسية في ١٨ كانون الثاني/يناير بإعلان كل من الحكومة الإسرائيلية وحماس لوقف إطلاق النار من جانب واحد. ومنذ كانون الثاني/يناير، خفت حدة العنف بشكل كبير؛ غير أن الجنائين واصلا إطلاق النار بصورة متفرقة، وهو ما يؤكد هشاشة الموقف عموماً. وأعتقد أن من الأهمية بمكان أن يُترجم وقف إطلاق النار هذا إلى ترتيبات دائمة تستند إلى إطار القرار ١٨٦٠ (٢٠٠٩).

١٣ - وقد أدى الصراع في غزة الذي دام ثلاثة أسابيع إلى معاناة ومشاق على نطاق واسع. فعلى الرغم من تفاوت الأرقام من مختلف المصادر، خلف الصراع نحو ٣٠٠ قتيل و ٣٠٠٠ جريح في صفوف الفلسطينيين و ١٤ قتيلاً وأكثر من ٥٣٠ جريحاً من

الإسرائيليين. وكانت نسبة كبيرة من الخسائر في الأرواح، ولا سيما في صفوف الفلسطينيين، من المدنيين. وإني أعرب عن أسفي العميق لوقوع خسائر في الأرواح بين المدنيين خلال هذا الصراع.

١٤ - وأدت حدة الصراع وما خلفه من دمار إلى تفاقم الأزمة الإنسانية القائمة في غزة إلى حد كبير، حيث يُلاحظ تدهور في حالة الأمن الغذائي، والصحة البدنية والعقلية، والوصول إلى الخدمات الأساسية وأسباب المعيشة الاقتصادية كلها. وخلال فترة الصراع، وُضعت ترتيبات عملية بين وكالات الأمم المتحدة للمساعدة الإنسانية وإسرائيل لإيصال بعض إمدادات الإغاثة للسكان المدنيين المحاصرين. وبعد انتهاء الأعمال العدائية، ذكرت تقارير لوكالات الأمم المتحدة أن نحو ٣٧٠٠ منزل ومركزين للرعاية الصحية قد دُمرت وأن أضراراً بدرجات متفاوتة قد أُلحقت بما عدده ٤٨٧٠٠ منزل و ١٥ مستشفى و ٤١ مركزاً للرعاية الصحية، و ٢٧٣ مدرسة.

١٥ - وحضرتُ مؤتمر إعادة إعمار غزة الذي عُقد في ٢ آذار/مارس ٢٠٠٩ في شرم الشيخ، والذي قدمت خلاله السلطة الفلسطينية الخطة الفلسطينية للإنعاش المبكر وإعادة الإعمار. وأسفر المؤتمر عن تعهدات مالية بلغت قيمتها ٤,٥ بلايين دولار. وحتى وقت كتابة هذا التقرير، لم يتحقق على أرض الواقع إلا نسبة مئوية قليلة من هذه الأموال، ويعزى ذلك على الأقل جزئياً إلى شواغل الجهات المانحة إزاء القدرة على إدخال المواد اللازمة لإعادة الإعمار إلى غزة.

١٦ - وقد ازدادت أعداد شحنات البضائع الداخلة إلى غزة منذ الفترة التي سبقت مباشرة عملية الرصاص المسكوب وخلالها. ومع ذلك، فإن الواردات من البضائع ما تزال أقل من خمس حجم الواردات التي جرى تداولها في إطار التجارة والتبادل التجاري العاديين قبل فرض نظام الإغلاق الشامل في أيار/مايو ٢٠٠٧. واليوم، يقتصر الجزء الأعظم من الواردات إلى غزة على المواد الغذائية ولوازم الصرف الصحي، مع استمرار تقييد دخول القليل من البضائع الأخرى أو حظر دخولها، بما في ذلك المواد المتعلقة بالإنعاش المبكر وإعادة الإعمار.

١٧ - وبعد مرور سبعة أشهر تقريباً على الصراع، تظل الحالة غير مقبولة. وتمشيا مع القرار ١٨٦٠ (٢٠٠٩)، واتفاق التنقل والعبور المبرم في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، والبيانات العامة الصادرة عن المجموعة الرباعية، فإني دعوت مرارا وتكرارا إلى إعادة فتح جميع المعابر في غزة ووضع آليات لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة إلى غزة.

١٨ - وبالإضافة إلى ذلك، عرضت الأمم المتحدة على حكومة إسرائيل مقترحا لبدء توفير دفعة أولى بقيمة ٧٧ مليون دولار للإنعاش المبكر وإعادة الإعمار، وذلك بالعمل على إتمام

ما عُلق سابقا من مشاريع الأمم المتحدة لبناء المساكن والمدارس والمستوصفات في مختلف أنحاء غزة. وعند تنفيذ هذه المشاريع، ستعتمد وكالات الأمم المتحدة على عملياتها فيما يتعلق بالرصد والتحقق وضمان النوعية من أجل كفاءة التزاهة في عملية البرمجة. وآمل أن أتلقى ردا إيجابيا على هذا المقترح المعقول.

١٩ - ومنذ بداية الصراع في غزة، دعوت جميع المقاتلين إلى احترام حرمة أماكن عمل الأمم المتحدة. إلا أنه وقع عدد من الحوادث خلال فترة الصراع، تضرر بسببها موظفو الأمم المتحدة، أو أماكن عملها أو عملياتها. وردا على ذلك، قمت بإنشاء مجلس للتحقيق الداخلي ليتولى استعراض تسعة من هذه الحوادث ويحقق فيها.

٢٠ - وفي ٤ أيار/مايو ٢٠٠٩، أصدرتُ موجزا لتقرير المجلس. وقد خلص المجلس، في سبعة حوادث، أن ما وقع فيها من موت وإصابات وأضرار قد تسببت فيه قوات الدفاع الإسرائيلية، التي استخدمت ذخائر قُصفت من الجو أو أطلقت من الأرض. وفي أحد الحوادث، انتهى التقرير إلى أن الضرر الذي أصاب المرفق التابع لبرنامج الأغذية العالمي تسبب فيه فصائل فلسطيني، هو حماس على الأرجح، ولم يتمكن المجلس في حادث آخر من التوصل إلى أي استنتاجات. وقدم المجلس أيضا عددا من التوصيات، تشمل متابعة المطالبات عن الأضرار التي لحقت بالأمم المتحدة، وزيادة تحسين آليات التنسيق بين الأمم المتحدة وحكومة إسرائيل للمساعدة على ضمان سلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة ومبانيها. وإني أتابع بشكل نشط تنفيذ هذه التوصيات.

٢١ - ودعمتُ بصورة كاملة بعثة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق بشأن الصراع في غزة التي يرأسها القاضي ريتشارد غولدستون، تنفيذ قرار مجلس حقوق الإنسان (S-9/1، 2009) وما تجر به من تحقيق واسع النطاق في جميع انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي المزعومة التي وقعت قبل العمليات العسكرية التي شهدتها غزة بين ٢٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ و ١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، وأثناء هذه العمليات وبعدها. وإني أتطلع إلى تلقي تقرير بعثة تقصي الحقائق.

٢٢ - وإني أؤيد أيضا جهود الوساطة المتواصلة الرامية إلى ضمان الإفراج عن العريف الإسرائيلي جلعاد شليط مقابل نحو ١١ ٠٠٠ سجين فلسطيني مودعين في سجون إسرائيل. ويؤسفني أنه بعد مُضي ثلاث سنوات على أسر العريف شليط، لم تتمكن لجنة الصليب الأحمر الدولية ولا أي هيئة دولية أخرى من الاتصال به.

٢٣ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، عقدت مصر ست جولات من محادثات المصالحة بين فتح وحماس والجماعات الفلسطينية الأخرى. ومما يؤسف له أن المحادثات لم تحقق

إلا تقدما محدودا. وإني أواصل دعم جهود مصر بشكل كامل بشأن هذه المسألة الحيوية، وأحث الفصائل على التوصل على وجه السرعة إلى اتفاق يوحد مجددا في إطار السلطة الفلسطينية المشروعة، كما دُعي إلى ذلك في القرار ١٨٦٠ (٢٠٠٩) وكما دعت إليه اللجنة الرباعية وجامعة الدول العربية. والأمم المتحدة مستعدة للتفاعل مع حكومة منضوية تحت سلطة الرئيس عباس توحد غزة والضفة ضمن هذا الإطار.

٢٤ - وكان من الإنجازات الرئيسية خلال الفترة المشمولة بالتقرير استهلال التمكين الذاتي الفلسطيني الذي حدث في الضفة الغربية تحت قيادة الرئيس عباس ورئيس الوزراء فياض وتضمن إجراء إصلاحات هامة في الإدارة المالية، وتخطيط التنمية، وقطاع الأمن. وهذا الزخم الإيجابي يجب ألا يتهدهدده الخطر من جراء الأزمة المالية التي تواجهها السلطة الفلسطينية. فعندما اجتمعت لجنة الاتصال المخصصة في أوصلو في ٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٩، أفاد الرئيس فياض أن السلطة الفلسطينية تواجه أزمة ميزانية حرجة، ولا تزال تواجه صعوبة كبيرة في دفع المرتبات الشهرية، مما يؤثر تأثيرا خطيرا على عمليات التخطيط التي تقوم بها ويقوض برنامج الإصلاح الذي تتوخاه.

٢٥ - وفي تموز/يوليه ٢٠٠٩، أفاد صندوق النقد الدولي أن عجز الميزانية الجاري الذي تعاني منه السلطة في عام ٢٠٠٩ يبلغ نحو ١,٦ بليون دولار وأن هناك حاجة إلى ٩٠٠ مليون دولار من التمويل الخارجي للفترة المتبقية من السنة. وإني أرحب بالغ الترحيب بتحويلات الأموال التي أجراها مؤخرا كبار المانحين من أجل دعم السلطة الفلسطينية، وأناشد سائر المانحين أن يفوا على وجه العجلة بتعهداتهم بدعم الميزانية.

٢٦ - وظل النظام الإسرائيلي المتمثل في إيجاد عقبات مادية أمام التنقل في الضفة الغربية وفرض شروط معقدة على الفلسطينيين فيما يخص التصريح بالتنقل، بما في ذلك في القدس الشرقية وما حولها، شديد الوطأة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. غير أنني أرحب بالتدابير التي اتخذتها الحكومة الإسرائيلية مؤخرا لتخفيف القيود المفروضة على التنقل بالقرب من نابلس وأريحا وقلقيلية ورام الله. فمن شأن هذه الخطوات الإسرائيلية الإيجابية، إذا تواصلت واتسع نطاقها، أن يكون لها تأثير كبير على حرية حركة الفلسطينيين وتنميتهم الاقتصادية. وحتى آب/أغسطس ٢٠٠٩، كان لا يزال هناك ٦١٣ حاجزا أمام التنقل في الضفة الغربية، منها ٦٨ حاجزا هي نقاط تفتيش مزودة بحراسة دائمة. ويفيد صندوق النقد الدولي أن معدل النمو الحقيقي للنتائج المحلي الإجمالي في الضفة الغربية يمكن أن يصل، إن استمرت إسرائيل في تخفيف قيودها، إلى ٧ في المائة في عام ٢٠٠٩. ومن شأن هذا الأمر أن يمثل أول تحسن ملموس يسجل في مستويات المعيشة بالضفة الغربية منذ عام ٢٠٠٦.

٢٧ - وإني أقدر عمل ممثل اللجنة الرباعية توني بليز وجهوده الرامية إلى دعم استمرار التنمية الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وأشجع الأطراف على العمل معه من أجل تحقيق تحول على أرض الواقع.

٢٨ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت السلطة الفلسطينية قطع أشواط حقيقية في تنفيذ خططها الأمنية بمساعدة دولية كبيرة، وخاصة من جانب الولايات المتحدة الأمريكية. وإني أحث السلطة الفلسطينية على مواصلة بذل قصارى الجهد من أجل تحسين فرض القانون والنظام ومكافحة التطرف المقترن بالعنف، وفقا لالتزاماتها بموجب خريطة الطريق. كما أشجع إسرائيل، في ضوء تزايد قدرات قوات الأمن الفلسطينية، على أن تواصل التخفيف من القيود المفروضة على التنقل، وكذلك على الحد من عمليات التفتيش والاعتقال في الضفة الغربية.

٢٩ - وفي غزة، بسطت حماس سيطرتها بقوة الأمر الواقع على المؤسسات والمجتمع. وتُتخذ الإجراءات الرامية إلى فرض النظام الداخلي، ومنها المواجهة العنيفة التي وقعت مع الجماعة الراديكالية جند أنصار الله في ١٤ آب/أغسطس ٢٠٠٩، خارج إطار قانوني شرعي. ولا تخضع السلطة القائمة بقوة الأمر الواقع لمسائلة تذكر إزاء السكان بشأن هذه الإجراءات. وفي الأشهر الأخيرة، حافظت حماس إلى حد كبير، على الرغم من بعض الحوادث المتفرقة، على حالة من التهدئة حيال إسرائيل، ومن الحيوي التأسيس على ذلك. والمستقبل المستدام الوحيد لغزة هو أن يتوحد القطاع مجددا مع الضفة الغربية في إطار مشروعية فلسطينية وإقليمية ودولية. وتحمل حماس في هذا الصدد مسؤوليات رئيسية لم يتم الالتزام بها بعد، وإني أواصل دعوتي إلى قيادة حماس بأن ترد بشكل إيجابي على دعوات المجتمع الدولي الملحة.

٣٠ - وكانت أيضا الفترة المشمولة بالتقرير فترة انتقال سياسي في إسرائيل. ففي ٣١ آذار/مارس ٢٦٠٩ باشرت حكومة ائتلافية بقيادة الليكود يرأسها رئيس الوزراء نتنياهو مهامها في أعقاب الانتخابات الإسرائيلية التي جرت في ١١ شباط/فبراير. وقد رحبت بتشكيل الحكومة الإسرائيلية الجديدة وأعربت عن تطلعي لأن تتمسك بالالتزامات الإسرائيلية السابقة فيما يخص عملية السلام.

٣١ - وفي ١٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٩، ألقى رئيس الوزراء نتياهو كلمة قال فيها إن الحكومة الإسرائيلية سوف تقبل بدولة فلسطينية، لكن بعدة شروط هامة تتعلق بقضايا الوضع النهائي. بيد أن الإجراءات التي ستتخذ على الأرض، مقترنة باستعداد حقيقي

للتفاوض حول كل المسائل الأساسية على أساس الالتزامات القائمة، هي التي ستكون الاختبار الحقيقي للالتزام إسرائيل بحل الدولتين.

٣٢ - وفي هذه الصدد، يساورني القلق إزاء عدم وفاء الحكومة الإسرائيلية الجديدة بالالتزام الذي تنيطه بها خريطة الطريق بتجميد كل بناء للمستوطنات، بما في ذلك النمو الطبيعي، بالإضافة إلى تفكيك المراكز المتقدمة التي أنشئت منذ آذار/مارس ٢٠٠١. وألاحظ أن منظمة السلام الآن الإسرائيلية قد أفادت بأنه جرى، في النصف الأول من عام ٢٠٠٩، بناء ٥٩٦ منشأة جديدة في مستوطنات الضفة الغربية ومراكزها المتقدمة ومناطقها الصناعية، وأنه لم تنفذ أي عمليات إجلاء من المراكز الأمامية "الحقيقية".

٣٣ - وتشكل الإجراءات الإسرائيلية المساندة للمستوطنين في قلب القدس الشرقية مصدر قلق بوجه خاص. ومنذ فترة قريبة، وبالتحديد في يوم ٢ آب/أغسطس ٢٠٠٩، أخرجت قوات الأمن الإسرائيلية بالقوة تسع أسر فلسطينية، تضم ٥٣ فردا، من ديارها في حي شيخ جراح بالقدس الشرقية. وسُلمت الممتلكات، تحت حماية قوات الأمن الإسرائيلية، إلى منظمة استيطانية. وأكرر هنا موقف اللجنة الرباعية المتمثل في أن الإجراءات الانفرادية لا يمكنها أن تقرر أمرا لا تحسمه إلا المفاوضات، وأن المجتمع الدولي لن يعترف بهذه الإجراءات.

٣٤ - وفي ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، قامت السلطات الإسرائيلية، بعد وقف عمليات الهدم لمدة خمسة أشهر، وهو أمر كان ممثل اللجنة الرباعية توبي بليز قد نجح في التوصل إليه، باستئناف عمليات هدم المنازل غير الحاصلة على تصاريح بناء في القدس الشرقية والمنطقة جيم من الضفة الغربية. وأكرر تأكيد دعوتي لإسرائيل أن تحترم القانون الدولي والتزاماتها بموجب خريطة الطريق، وأن توقف أعمالها الاستفزازية، مثل أعمال الهدم والطرْد، وأن تعيد الأمور إلى ما كانت عليه.

٣٥ - وخلافا للفتوى الصادرة عن محكمة العدل الدولية في ٩ تموز/يوليه ٢٠٠٤، ينحرف الجدار العازل بشكل كبير عن الخط الأخضر لعام ١٩٦٧ مخترقا الأراضي الفلسطينية المحتلة في الضفة الغربية. وهو ما زال يعوق وصول الفلسطينيين إلى القدس الشرقية، وإلى الخدمات الاجتماعية الرئيسية والأراضي الزراعية. ووفقا لأحكام قرار الجمعية العامة دإط-١٧/١٠ المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، قدمت في ٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٩ تقريراً مرحلياً عن سجل الأمم المتحدة للأضرار الناشئة عن تشييد الجدار في الأرض الفلسطينية المحتلة. وحتى وقت كتابة هذه الوثيقة، كان سجل الأضرار قد جمع ما يزيد على ١١٠٠ نموذج من نماذج المطالبات في الضفة الغربية، وكان قد وافق على ٢٦٨ مطالبة سيجري إدراجها في السجل.

٣٦ - وتواصل العنف بين الإسرائيليين والفلسطينيين، وتواصل كذلك فيما بين الفلسطينيين. ففي الحوادث المتصلة بالتزاع التي وقعت بين ١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧ و ١٧ آب/أغسطس ٢٠٠٩، ودون حساب ضحايا عملية الرصاص المسكوب، قتل ٥ إسرائيليين وأصيب ١٢٥ آخرين، في حين قتل ٨٩ فلسطينيا وأصيب ٢١٢ ١ آخرين. كما قتل ما مجموعه ٨٠ فلسطينيا وجرح ٢٠٠ آخرين في أعمال عنف داخلي. وإني أدين مرة أخرى إدانة قاطعة كل أعمال العنف والأعمال العدائية الموجهة ضد المدنيين، وأذكّر جميع الأطراف بالتزاماتها بموجب القانون الدولي.

٣٧ - أنتقل الآن إلى النشاط الدبلوماسي الدولي الداعم لعملية السلام، فقد عُقدت في النصف الثاني من عام ٢٠٠٨، مفاوضات ثنائية منتظمة بين فريقَي التفاوض الإسرائيلي والفلسطيني في إطار عملية أنابوليس. وفي ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، أطلع الرئيس عباس ووزيرة الخارجية آنذاك ليفني اللجنة الرباعية على التقدم المحرز، الذي وصفاه بأنه كبير وواعد. وأوضح الطرفان أنه لن يتم التوصل إلى اتفاق شامل بحلول الموعد الذي استهدفته عملية أنابوليس وهو نهاية عام ٢٠٠٨، ولكنهما أعلننا التزامهما بمواصلة المفاوضات بلا توقف بشأن كل المسائل الأساسية. وفي ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، اتخذ مجلس الأمن القرار ١٨٥٠ (٢٠٠٨) الذي أكد مجددا المبادئ الأساسية التي يجب أن يقوم عليها السلام الإسرائيلي الفلسطيني، بالإضافة إلى عدم الرجعة في مسيرة المفاوضات الثنائية التي شرع فيها من خلال عملية أنابوليس.

٣٨ - وعُلقت المفاوضات أولا أثناء فترة الانتخابات الإسرائيلية، ثم أوقفت بسبب عملية الرصاص المسكوب، ولم تجر أي مفاوضات بشأن المسائل الأساسية في عام ٢٠٠٩. غير أن دفعة هامة جديدة قد أعطيت من خلال مبادرة الرئيس أوباما رئيس الولايات المتحدة المبكرة والسارة المتمثلة في السعي على نحو نشط إلى إنشاء دولة فلسطينية كجزء من إستراتيجية سلام إقليمية شاملة. وقد رحبت أيضا بتعيين الرئيس أوباما للسناتور جورج ميتشيل مبعوثا خاصا للولايات المتحدة في الشرق الأوسط. ووضعت الكلمة التي ألقاها الرئيس أوباما في القاهرة في ٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٩، كلا من الإسرائيليين والفلسطينيين أمام المطلوب منهم، وأظهرت الأهمية التي تعلقها إدارة الولايات المتحدة على إيجاد تسوية سلمية للتزاع الإسرائيلي الفلسطيني.

٣٩ - وفي ٢٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٩، اجتمعت اللجنة الرباعية في تريباست وأكدت إصرارها على العمل مع الطرفين من أجل تهيئة الشروط اللازمة للإسراع باستئناف المفاوضات بشأن الهدف النهائي المتمثل في حل الدولتين، ولاختتامها في وقت مبكر. وانعقد

اتفاق قوي بين أعضاء اللجنة الرباعية على أنه ينبغي لكل من الإسرائيليين والفلسطينيين أن ينفذوا التزاماتهم بموجب خريطة الطريق، وحثوا حكومة إسرائيل على تجميد كل الأنشطة الاستيطانية، بما فيها النمو الطبيعي، وأهابوا بالسلطة الفلسطينية أن تواصل تحسين فرض القانون والنظام ومكافحة التطرف المقترن بالعنف.

٤٠ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت اللجنة الرباعية أيضا ممارستها القيّمة المتمثلة في التشاور مع جامعة الدول العربية. وإني أرحب بإعراب جامعة الدول العربية عن التزامها مجددا بالسعي إلى سلام عادل وشامل وفقا لمبادرة السلام العربية، كما تجلّى ذلك منذ فترة قريبة في بيانها الوزاري المؤرخ ٢٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٩. وإني لا أزال أؤمن بقوة بالإمكانات التي ينطوي عليها تنشيط المسارات الإقليمية لعملية السلام، إلى جانب تحديد حيوية المسار الفلسطيني، على أساس مبدأ الأرض مقابل السلام. وإني أؤيد أيضا عقد مؤتمر دولي في موسكو لدعم هذا الجهد.

٤١ - وأود أن أسجل تقديري العميق لروبرت هـ. سيرين منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، وكذلك لكارين كونينغ أبو زيد المفوضة العامة لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، ولكل موظفي الأمم المتحدة الذين يواصلون تقديم خدمة لا غنى عنها بالأراضي الفلسطينية المحتلة في ظل ظروف صعبة وخطرة أحيانا. وقد واجه موظفو الأمم المتحدة الفلسطينيين والدوليون قيودا متزايدة فيما يتعلق بحرية تنقلهم ووصولهم إلى الأماكن التي يخدمون فيها الأمم المتحدة. وقد أعربت مرارا عن احتجاجي على هذه القيود لدى حكومة إسرائيل وأنطلع إلى حدوث تحسينات في هذا الصدد.

٤٢ - وإني ممتن بوجه خاص لمدير عمليات الأونروا في غزة ومعاونيه لمواصلتهم عملهم بشجاعة طوال عملية الرصاص المسكوب. وأود أن أشيد إشادة خاصة بموظف الأونروا الذي لقى مصرعه وبالموظفين الأحد عشر الآخرين الذين أصيبوا، وهم يخدمون جميعا الشعب الفلسطيني أثناء نزاع غزة.

٤٣ - وأدعو الطرفين إلى احترام جميع الاتفاقات القائمة والالتزامات السابقة وإلى بذل جهود لا رجعة فيها صوب حل الدولتين، بما في ذلك عن طريق تنفيذ التزاماتهما على الأرض واستئناف المفاوضات وحوضها بنشاط واختتامها وصولا إلى حل كل المسائل الأساسية للتراع الإسرائيلي الفلسطيني، بما فيها القدس والحدود واللاجئين. فلن تكون النهاية الحقيقية للعنف ولن يتحقق الأمن الدائم لكل من الفلسطينيين والإسرائيليين إلا من خلال تسوية عادلة وشاملة وسلمية للتراع العربي الإسرائيلي. وبعد إخفاق الجهود في التوصل إلى

اتفاق في عام ٢٠٠٨، والصعوبات التي صودفت لتأمين استئناف المفاوضات في عام ٢٠٠٩، فمن الأهمية بمكان أن يحرز الآن تقدم جاد صوب الهدف المتمثل في التوصل إلى اتفاق تفاوضي، وأن ترقى الأطراف إلى مستوى مسؤولياتها في هذا الصدد، وأن تساند هذه الجهود مشاركة دولية منسقة وفعالة.

٤٤ - وستواصل الأمم المتحدة العمل صوب التسوية السلمية لقضية فلسطين. ويظل إطار السلام بلا تغيير: إنشاء دولتين، دولة فلسطينية مستقلة وقابلة للبقاء تعيش جنباً إلى جنب في سلام وأمن مع إسرائيل، على أساس مبدأ الأرض مقابل السلام و سلام إقليمي عادل وشامل، بما يتماشى مع قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧)، و ٣٣٨ (١٩٧٣)، و ١٣٩٧ (٢٠٠٢)، و ١٥١٥ (٢٠٠٣) و ١٨٥٠ (٢٠٠٨)، ويتفق مع خريطة الطريق، ومبادرة السلام العربية.